الأمم المتحدة

A/55/317

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة إلى موزامبيق

تقرير الأمين العام**

أولا – مقدمة

١ - استمر في عام ١٩٩٩ الانتعاش الاقتصادي والسياسي الكبير الذي شهدته موزامبيق بعد انتهاء الصراع المدني الذي دام ستة عشر عاماً. فقد حدد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الثلاث الماضية بمعدل: ٨,٨ في المائة و ٩,٧ في المائة و ٧,٣ في المائة على التوالي، بينما انخفض معدل التضخم إلى أقل من ٦ في المائة. ويتسارع كذلك التحسن في مؤشر التنمية البشرية. وقد أرست موزامبيق في عام ١٩٩٩ الأساس لانطلاقة قد تؤدي في آخر المطاف، وفي حالة عدم حدوث أي صدمات غير متوقعة، إلى إزالة اسمها من قائمة مجموعة أشد البلدان فقراً في العالم. وعلى الصعيد السياسي، أكدت الانتخابات المتعددة الأحزاب الناجحة الثانية أن موزامبيق تسير على طريق الديمقراطية البرلمانية. فقد أعيد انتخاب الحكومة، ولكن بمعارضة قوية وعالية الصوت. وبدأت الحكومات المحلية (٣٣) المنتخبة للمرة الأولى في تاريخ البلد، والتي انتخبت في عام ١٩٩٨، عملها في عام ١٩٩٩. وتزايد الاستثمار الأجنبي، وانخفض مستوى المساعدات، رغم أنه انخفاض طفيف، مما يبين استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة. ودخل قانون الأراضي الجديد حيز النفاذ، مما يوفر قاعدة متينة لزراعة الفلاحين. وفي عام ١٩٩٩، نشرت نتائج أول تقييم وطني لحالة الفقر في تاريخ البلد ونتائج أول تعداد

* A/55/150.

** لم ترد في التقرير المقدم الحاشية التي طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٥٤ إدراجها.

111000 290900 00-62102 (A)

سكاني بعد الحرب، وأوضح كلا العملين عمق المشاكل التي يتعين مواجهتها عند إعداد برنامج شامل للحد من الفقر. وأخيراً، اضطلعت وكالات الأمم المتحدة، من خلال العمل معاً، بدور محوري في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهناك أمل في أن ترسي هذه الاستراتيجية الأساس لاحتواء انتشار الجائحة في موزامبيق، التي يبلغ معدل إصابة الراشدين فيها ١٤,٥ في المائة، وهو معدل يجعلها تحتل المرتبة العاشرة من بين أعلى معدلات الإصابة على مستوى القارة، ومن قبيل المصادفة، على مستوى العالم.

٢ - وتظل موزامبيق واحدة من البلدان العشرة الأشد فقراً في العالم. وبيَّن التقييم الوطني الأول للفقر والرفاه المنشور في عام ١٩٩٩ أن ٦٩ في المائة من جميع الموزامبيقيين، يعيشون في فقر مدقع. وقد احتلت موزامبيق المرتبة ١٦٩ من بين ١٧٤ بلداً في دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٧[(١)]. بيد أن زيادة متوسط العمر المتوقع وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، كلها عوامل تدفع مؤشر التنمية البشرية إلى أعلى بمعدل متزايد، مع توقع حدوث تحسن يبلغ أكثر من ٣,٥ في المائة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ معاً. وتحتل موزامبيق مرتبة أدنى بكثير من متوسط بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في معظم مؤشرات التنمية البشرية. إذ يبلغ متوسط العمر المتوقع ٤٣,٥ عاماً، ويبلغ معدل وفيات الرضع ١٤٦ من بين كل ١ ٠٠٠ مولود حي، ويعاني ٤٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن. ويظل معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة منخفضاً عند نسبة ٤٠ في المائة، وبصفة خاصة بين النساء في المناطق الريفية (١٦ في المائة). ولاحظ تقرير التقييم الوطني لحالة الفقر أن موزامبيق قد بدأت من الصفر؛ وأنه مع وجود القليل جداً من الطرق والمرافق الصحية والمدارس وانتشار الفقر، يبدو أنه يتعين القيام بجميع الأعمال في وقت واحد من أجل إيجاد الظروف المواتية لرأس المال المادي والبشري والمالي والاجتماعي اللازم لإحراز التقدم.

٣ - ويوضح التاريخ، إلى حد كبير، التحدي الكبير الذي تواجهه التنمية الآن في هذا البلد. فقد جاء الاستقلال في عام ١٩٧٥ بعد عشر سنوات من حرب التحرير، ولكن خلال سنوات، غرق البلد في حرب أهلية استمرت زهاء ١٦ عاماً. وعندما انتهت تلك الحرب بإبرام اتفاقات السلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، قدرت الخسائر بأكثر من ٢٠ بليوناً من الدولارات (أي ما يعادل ١٠ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢). وفي الفترة التالية، قامت الحكومة، بمساعدة الجهات المانحة، بما فيها الأمم المتحدة، بإعادة بناء العديد من المدارس والمراكز الصحية وشيدت الجديد منها. وما زال يوجد في بعض المدن الصغيرة صفوف من المباني المهدمة - التي تقف دليلاً حياً على حجم ما يجب فعله. فبالنسبة لطرق البلد، لا تزال ١٠ في المائة منها مغلقة وتعتبر ٣٢ في المائة منها في حالة سيئة وغالباً ما تغلق في موسم الأمطار. وفي عام ١٩٨١، قبل الحرب، بدأت نسبة ٩٣ في المائة من الأطفال تعليمهم الابتدائي؛ وتأمل وزارة التربية والتعليم أن تعود لذلك المستوى بحلول عام ٢٠٠٤، ولكن ليس قبل ذلك.

٤ - ويعتبر انتعاش موزامبيق من مثل هذا الدمار في فترة قصيرة نسبياً مدتها سبع سنوات أمراً ملفتاً للنظر، ولكن اقتصاد البلد لا يزال هشاً للغاية. ولم تكتمل بعد عملية التعمير التي بدأت عقب انتهاء الحرب. وقد تحسنت الحياة منذ انتهاء الحرب، ويعزى ذلك جزئياً لعدة سنوات من المناخ الملائم الذي أسهم في زيادة مستويات الإنتاج الزراعي. بيد أن معظم الناس، بدءاً من الفلاحين وحتى أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة، لا يملكون مخزوناً احتياطياً، ويمكن أن يكون لأقل الأعطال آثاراً بعيدة المدى.

وما تزال البنى الأساسية بالغة الضعف، إذ يمكن أن تؤدي إزالة الأمطار لطريق واحد إلى عزل مجتمعات محلية واسعة. ومن شأن حدوث فيضانات، مثل تلك التي شهدها جنوب موزامبيق في شباط/فبراير ١٩٩٩ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠ أن ترجع المزارعين وصيادي الأسماك وصغار رجال الأعمال عدة سنوات إلى الوراء. وستظل موزامبيق في حاجة إلى مستويات عالية من المساعدة الدولية لإكمال التعمير، ولبناء قاعدة أكثر قوة لنوع التنمية اللازم لاستئصال شأفة الفقر الحاد. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة مواصلة القيام بدور حيوي، خاصة في تعبئة المساعدة الدولية لهذه الجهود.

ثانيا – السياق السياسي

ألف – الانتخابات المتعددة الأحزاب

٥ – شكلت الانتخابات المتعددة الأحزاب الناجحة الثانية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ خطوة أخرى هامة نحو العودة للحالة الطبيعية وبينت أن العملية الديمقراطية المتعددة الأحزاب قد أخذت في الرسوخ. ومثلما حدث في الانتخابات المتعددة الأحزاب الأولى في عام ١٩٩٤، كان هناك مستوى عال من المشاركة: ففي الواقع أدلى ٦٨ في المائة من الراشدين الذين يحق لهم التصويت بأصواتهم في عام ١٩٩٤ وقام بذلك ٦٤ في المائة في عام ١٩٩٩. وكانت عملية التصويت سلسة وآمنة، وحظيت بثناء شديد من قبل المراقبين الدوليين والمراقبين المحليين الذين شاركوا بأعداد كبيرة للمرة الأولى. وأعيد مرة أخرى انتخاب جبهة تحرير موزامبيق ورئيسها جواكيم تشيسانو؛ وحصل السيد تشيسانو على ٥٢,٣ في المائة من الأصوات وانخفض هامش تفوقه على ألفونسو دهلاكاما، زعيم حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية المعارضة، مقارنة بعام ١٩٩٤. بيد أن جبهة تحرير موزامبيق زادت أغلبيتها البرلمانية من ١٢٩ من بين ٢٥٠ مقعداً إلى ١٣٣ من بين ٢٥٠ مقعداً.

٦ – ويتيح قانون الانتخابات في موزامبيق قدرا عاليا من الشفافية، بحضور مراقبين وطنيين ودوليين وممثلين للأحزاب طوال الوقت خلال عملية عد الأصوات. بيد أن تعادل نتائج الانتخابات تقريبا أدى إلى صدور ادعاءات بحدوث تزوير، ورفض المراقبون المحليون والدوليون هذه الادعاءات فيما بعد. ولجأت حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى المحكمة العليا مطالبة بإعادة عد الأصوات. وبعد أسبوعين من التحقيق، أصدرت المحكمة حكماً مفصلاً بالموافقة على نتائج الانتخابات. وفندت معظم النقاط التي أثارتها الحركة باعتبارها تمثل سوء فهم للعملية، ولاحظت أن الحزب كان ممثلا في لجان الانتخابات الوطنية والمحلية التي وافقت على القرارات الصادرة. وأخيراً، حكمت المحكمة العليا بأنه حتى مع وجود معدل خطأ كبير، لم يستبعد عدد كاف من الأصوات على نحو قد يؤدي إلى تغير النتيجة.

٧ – وجرت أول انتخابات محلية في تاريخ موزامبيق في أكبر ٣٣ مدينة وبلدة في عام ١٩٩٨، وبدأت الجمعيات المحلية الجديدة عملها في عام ١٩٩٩. ورغم أن حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية قاطعت الانتخابات المحلية التي حظيت بمشاركة منخفضة (مقارنة بكل من الانتخابات الوطنية المتعددة الأحزاب لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩)، انتخب مرشحون من قوائم المواطنين ومن أحزاب المعارضة في ست مدن وشكلوا معارضة ذات صوت مسموع في الجمعيات المحلية. وشكلت هذه الانتخابات الخطوة الأولى في عملية واسعة نحو التحرر من المركزية، ستقوم فيها البلديات الجديدة تدريجياً بتولي مسؤولية الخدمات المحلية والصحة والتعليم الأساسيين والتنمية الاقتصادية المحلية. ويمثل ذلك خروجا هاما عن النظام الشديد المركزية الموروث من الحقبة الاستعمارية والذي استمر إبان فترة دولة الحزب الواحد.

باء – التطور السياسي

٨ – ظلت موزامبيق دولة يحكمها حزب واحد منذ استقلالها عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠ عندما اعتمد دستور جديد أنشئ بموجبه نظام متعدد الأحزاب مع فصل للسلطات. ولدى النظام رئيس قوي يقوم بتعيين الحكومة، وبرلمان يتعين عليه إقرار الميزانية والخطة السنويتين وكذلك جميع التشريعات، ونظام مستقل للمحاكم. وقد أرجئ مشروع الدستور المنقح، الذي كان بإمكانه أن ينقل السلطات من الرئيس إلى البرلمان، لكي تنظر فيه الهيئة التشريعية الجديدة، حيث لم يكن ممكناً تحقيق توافق في الآراء بشأن النسخة النهائية. ويواصل البرلمان تطوره من حيث المكانة والخبرة وتظهر لجانه مهاراتها الوليدة في التحقق من التشريعات وصياغتها. بيد أن البرلمان لا يزال يعكس قدراً كبيراً من التوتر القائم بين عادات توافق الآراء والإدماج المحلية ونظام ''سيطرة الفائز على الكل'' الذي يمكن أن يسود فيه الحزب ذو الأغلبية.

٩ – وتمضي عملية التغيير السياسي إلى بُعد أعمق بكثير من مجرد انتخاب الهيئات. إذ أخذ في النمو والنشاط المتزايد مجتمع مدني مائج بالحركة من جماعات الضغط وجمعيات رجال الأعمال والنساء والفلاحين والنقابات والكنائس. وتوجد الآن صحافة حرة راسخة تكفل التعبير عن نطاق واسع من الآراء السياسية وآراء الفئات ذات الاهتمامات الخاصة. وهذا النمو السياسي والحركة جديران بالملاحظة بصفة خاصة نظراً إلى السياق الوطني لبلد خارج لتوه من فترة طويلة ومريرة من الصراع ويعاني من ارتفاع مستويات الأمية وانتشار الفقر على نطاق واسع، وكل ذلك في بلد مترامي الأطراف يتسم بضعف الاتصالات.

جيم – قانون الأراضي وحقوق الفلاحين

١٠ – يعيش ما يقدر بنسبة ٨٠ في المائة من الموزامبيقيين في مناطق ريفية. ومن بين هذه المجموعة، يملك ٩٨,٥ في المائة قطعة أرض على الأقل، ويكسب ٩٠ في المائة عيشهم من زراعة الكفاف، ولكن معظمهم تقريباً لا يستعملون سوى المعزقة كأداة رئيسية في الزراعة، بينما يستخدم أقل من ١٠ في المائة السماد أو يتبعون أساليب للري. ويعتبر رفع مستوى إنتاج الفلاحين عاملاً شديد الأهمية لمكافحة الفقر، ويمثل تأمين حقوق حيازتهم للأرض الخطوة الأساسية الأولى.

١١ – ويعكس قانون الأراضي الجديد أقصى قدر من التفاعل المباشر بين الديمقراطية الجديدة وقضايا التنمية الاقتصادية. وقد أجيز القانون في عام ١٩٩٧ وتم سريان نظم إنفاذه في عام ١٩٩٩. واستغرق ذلك أربع سنوات من التشاور والحوار وإعادة الصياغة مراراً في واحدة من أكثر العمليات الديمقراطية انفتاحاً التي شهدتها موزامبيق. وأدت الحملات الإعلامية وحملات الضغط النشطة التي قام بها المجتمع المدني وتدخل البرلمان إلى الموافقة على حقوق ثابتة للحيازة للفلاحين ولغيرهم من أصحاب الأراضي وإلى رفض الضغط الدولي للسماح بالبيع والرهن. وقد سمحت نصوص أخرى بزيادة حقوق المرأة ومنح الزعماء التقليديين دوراً أكبر وإنشاء شكل من أشكال الحيازة الجماعية. وفضلاً عن ذلك، تم تقييد السلطات المخولة لمجلس الوزراء في مجال إعادة توزيع الأراضي.

١٢ – وأكد القانون الغلبة لحقوق حائزي الأرض الحاليين، وطالب بإعادة تقديم جميع الطلبات المعلقة للحصول على أراض بغرض إقامة مشاريع إنمائية. وأعيد تقديم أقل من ١٠ في المائة من هذه الطلبات، مما وضع حدا للمخاوف من أن انتزاع الأراضي بصورة واسعة سيؤدي إلى تشريد الفلاحين. ولن ينظر في الطلبات الجديدة أو المجددة إلا بعد استشارة السكان المحليين. وقد شنت جماعات الضغط وجمعيات الفلاحين حملات إعلامية واسعة النطاق في عام ١٩٩٩ لتعريف الناس بحقوقهم، وقد كانت هذه الحملات فعالة جداً.

ثالثا – السياق الاقتصادي

١٣- بدأت الحكومة في تطبيق برنامج للإنعاش الاقتصادي في عام ١٩٨٧ بالمشاركة مع البنك الدولي واكبته مجموعة متكاملة من الإجراءات لتحرير الاقتصاد وتخفيض قيمة العملة وتقييد الإنفاق والاستثمار الاستراتيجي. ورغم اشتداد حدة القتال، أسفر هذا البرنامج عن زيادة قدرها ١٥ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٩٠، وكذلك زيادات كبيرة في الصادرات والإنتاج الصناعي، كما انخفض التضخم انخفاضاً حاداً. وفي عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أعاد معهد الإحصاء الوطني تقديره مؤخراً) حوالي ١٨٥ دولاراً. ثم تلاه في عام ١٩٩٠ برنامج يهدف إلى تحقيق الاستقرار الشامل والتكيف الهيكلي، وصاحبته قيود شديدة على الإنفاق الحكومي، كما وضع حدودا حتى للمعونات. وكانت النتيجة أن تدهور الاقتصاد. ففي عام ١٩٩٢، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٤٠ دولاراً، وظل أقل من ١٥٠ دولاراً خلال السنوات الثلاث التالية، رغم انتهاء الحرب وتحسن معدلات سقوط الأمطار. وبحلول عام ١٩٩٤، كان الإنتاج الصناعي قد انخفض إلى نصف ما كان عليه في عام ١٩٩٠؛ وزاد التضخم من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٤. وبدأ بعض المانحين مناقشة عامة للأمر في عام ١٩٩٥ فحواها أن التطبيق الصارم لنظام التكيف الهيكلي لا يناسب اقتصاد بلد خرج لتوه من الحرب، ونقح برنامج التكيف للسماح برفع الأجور والإنفاق على المساعدات. وتبعت ذلك فترة أربع سنوات من النمو السريع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ ٤,٥ في المائة (في عام ١٩٩٦) و ٨,٨ في المائة (في عام ١٩٩٧) و ٩,٧ في المائة (في عام ١٩٩٨) ثم ٧,٣ في المائة (في عام ١٩٩٩)، الذي وصل فيه إلى ٢٤٦ دولاراً. كما تراجع معدل التضخم إلى أقل من ٦ في المائة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩، بينما هبطت أسعار البيع للمستهلك في عام ١٩٩٨ بالفعل بنسبة ١,٣ في المائة. وتستخدم موزامبيق الآن قاعدة إحصائية أكثر دقة لحساب الناتج المحلي الإجمالي، مما زاد إلى حد بعيد من إمكانية تقديره على مدار السنوات السابقة حتى عام ١٩٩١. ورغم أن المنهج الجديد يجعل من الصعب المقارنة بالفترة السابقة على عام ١٩٩١، لكن يمكن الانتهاء بصورة مؤكدة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يعد بالتأكيد إلى ما كان عليه قبل اندلاع الحرب في الثمانينات، وما زالت موزامبيق من أفقر بلدان العالم.

ألف – الخصخصة والاستثمار

١٤- بدأ برنامج خصخصة كبير في عام ١٩٩٠، وبنهاية العقد كانت ١ ٢٠٠ شركة قد بيعت للقطاع الخاص. وقد اشترت مؤسسات أجنبية معظم الشركات الكبرى، ومن بينها المصارف وصناعة تقطير الخمور وإنتاج الأسمنت. أما الشركات الأصغر، فقد بيع الكثير منها لمنظمي مشاريع محليين. وكان إسناد إدارة الخدمات الرئيسية التابعة للدولة إلى القطاع الخاص مجالاً آخر من مجالات برنامج الإصلاح الهيكلي الجاري تنفيذه. وجرت بالفعل خصخصة إدارة تحصيل رسوم الجمارك، كما تم الاتفاق في عام ١٩٩٩ على وضع شبكات إمداد المياه في المدن تحت إدارة أجنبية. ويجري في الوقت الراهن تنظيم إسناد إدارة الموانئ والسكك الحديدية إلى القطاع الخاص بطريقة تحافظ للجانب الموزامبيقي على بعض الفائدة. ومضى إصلاح الإدارة الحكومية خطوة إلى الأمام مع البدء في تطبيق هيكل وظيفي جديد مدعوم بنظام رواتب متدرج العلاوات (تحرير المرتبات)، في محاولة لرد تيار استنزاف الأدمغة، والحفاظ على الموظفين المؤهلين والمتمرسين في القطاع العام. وما زال الإصلاح القانوني والقضائي من أكبر التحديات التي لم يتم التغلب عليها بعد. فالقانون التجاري يتضمن أحكاماً يعود

تاريخها إلى القرن الثامن عشر، ولن يصدر القانون الجديد قبل عام ٢٠٠١.

١٥ - ونمت الاستثمارات الأجنبية نمواً سريعاً. ففي فترة السنوات السبع الممتدة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٩، تمت الموافقة على استثمارات أجنبية تبلغ قيمتها ٤,٢ بلايين دولار، من بينها ١,٢ بليون دولار في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، و٣ بلايين دولار في صورة قروض. غير أن التنفيذ سار بخطوات أبطأ، حيث لم ينفق بالفعل سوى مبلغ ٢٨٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨ (٢١٣ مليون دولار في صورة استثمارات و٨١ مليون دولار في صورة قروض للقطاع الخاص). وفي عام ١٩٩٩، بدأ العمل في معمل موزال لصهر الألومنيوم الذي ستبلغ تكلفته ١,٣ بليون دولار، مما يجعله أضخم مشروع استثماري في موزامبيق قاطبة. وبفضل هذا المشروع، أنفق في عام ١٩٩٩ مبلغ ٣٤٨ مليون دولار في صورة استثمارات أجنبية مباشرة فعلية و٤٩٥ مليون دولار في صورة قروض أجنبية للقطاع الخاص. ومن المعتقد أن مشروع موزال وحده مسؤول عن أكثر من ٢ في المائة من نسبة الـ ٧,٣ في المائة لمعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٩، مما أثار الخوف من أن يصبح الاتجاه في تحقيق النمو من خلال المشاريع الكبرى. وتساهم دولة جنوب أفريقيا المجاورة بنصف الاستثمارات الأجنبية تقريباً، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق شركات مقرها بريطانيا. واستثمارات جنوب أفريقيا موزعة بين المشاريع الكبرى مثل مشروع موزال وبين شراء مصانع الجعة والمشاريع السياحية والصناعية الصغيرة التي خصخصت. وتلي جنوب أفريقيا في قائمة كبار المستثمرين فرنسا والبرتغال. ويشتد القلق داخل موزامبيق من الهيمنة المتزايدة للمستثمرين والمقاولين الأجانب الذين يفوقون الشركات المحلية في القوة ورأس المال والخبرة، ومن المسلم به أن القطاع الوطني الخاص الوليد في حاجة إلى الدعم.

باء - الاتجاهات السائدة على صعيد الاقتصاد الكلي

١٦ - ظلت الصادرات التقليدية، وأبرزها الجمبري وجوز البلادر والقطن مستقرة على مدار السنوات الثلاث السابقة بمعدل ٢٣٠ مليون دولار سنوياً. وبدأ سد كاهورا باسا في تصدير الطاقة الكهربائية إلى جنوب أفريقيا وزمبابوي في عام ١٩٩٨، وقفزت عائدات التصدير إلى ٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٩. واستقرت أيضا إيرادات خدمات النقل والسياحة عند معدل ١٣٠ مليون دولار سنوياً. وعليه، فإن صادرات السلع والخدمات لا تغطي سوى نصف الواردات فقط بعد استبعاد الواردات الرأسمالية للمشاريع الكبرى.

١٧ - وما زالت المعونات ضرورة مطلقة للاقتصاد الموزامبيقي، وتتناقص مستويات المساعدات الإنمائية تناقصاً أبطأ مما كان مقدراً. وقد انخفضت المنح والقروض المقدمة إلى موزامبيق من ١ ١٤١ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٨٨٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨، ومن المعتقد أنها انخفضت إلى ٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ومع قرب الإلغاء التدريجي التام لمساعدات الطوارئ والمعونات الغذائية ومساعدات إعادة التوطين حدث تحول صوب الأهداف الإنمائية طويلة الأجل. وتألفت المساعدات المقدمة في عام ١٩٩٨ من منح قدرها ٥٩٣ مليون دولار (٧١ في المائة)، من بينها ٤٤٨ مليون دولار منحاً ثنائية، و٩٣ مليون دولار منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي، و٥٢ مليون دولار من منظومة الأمم المتحدة. ويتألف مبلغ ٢٣٨ مليون دولار المتبقي من قروض، منها مبلغ ١٣٣ مليون دولار مقدم من البنك الدولي. وخصص ثلث الهبات وجميع القروض لمشاريع الاستثمار؛ وخصص ثلث المنح تقريباً للدعم المباشر لميزان مدفوعات حكومة موزامبيق. وما زالت موزامبيق واحدة من

أكثر بلدان العالم اعتماداً على المعونات، ولكن انخفاض مستويات المساعدات وإعادة حساب الناتج المحلي الإجمالي يعنيان أن المعونات في عام ١٩٩٩ لا تمثل أكثر من ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة بنسبة ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٥. غير أن هذه النسبة ما زالت أعلى بكثير من متوسطها في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (٧ في المائة في عام ١٩٩٧) والبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (١٠ في المائة في عام ١٩٩٧).

١٨ - وجرت أول عملية لتخفيف أعباء الديون في إطار المرحلة الأولى من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في منتصف عام ١٩٩٩. واقترحت عمليات أخرى لتخفيف أعباء الديون في عام ١٩٩٨ لأن المؤسسات المالية الدولية كانت قد بالغت في تقدير نمو الصادرات في موزامبيق؛ وألغي ما يقدر تقريباً بنصف دين موزامبيق العام والديون التي تضمنها الحكومة. وفي عام ١٩٩٨، كان من المقرر أن تدفع موزامبيق مبلغ ٣٤٤ مليون دولار من التزامات خدمة الديون (الفائدة والمدفوعات الأساسية)، ولكنها سددت ١٠٤ ملايين دولار فحسب. وبعد تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سوف تبلغ المدفوعات الأساسية لخدمة الديون في عام ٢٠٠٠ ما يقدر بـ ٧٦ مليون دولار، مما يعد مكسباً حقيقياً يعادل ٢٨ مليون دولار، وإن كان غير كاف لتغطية النقص في المعونة. ومن المتوقع أن يُلغى قدر آخر من ديون موزامبيق في عام ٢٠٠٠ في إطار شروط كولونيا المعدلة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما يمكن أن يؤدي إلى خفض مدفوعات خدمات الديون في عام ٢٠٠١ إلى ٥٧ مليون دولار.

١٩ - ومع عظم ما تحقق على درب الانتعاش الاقتصادي، لا يجب أن يغيب عن الأذهان أن هذا البلد بدأ من قاعدة بالغة الانخفاض، ومازال هذا يسبب مشاكل هائلة. وتعد قاعدة الضرائب محدودة للغاية. وتمثل رسوم الجمارك سدس حصيلة الضرائب، وقد ازدادت كفاءة تحصيلها بفضل خصخصة الإدارة، وواكب هذا تخفيض في الرسوم الجمركية على الواردات في إطار تحرير الاقتصاد، ومن المزمع إجراء تخفيض آخر في عام ٢٠٠١. ويأتي أكثر من ثلث الإيرادات من الضرائب على المشتريات الاستهلاكية، مع استحداث نظام ضريبة القيمة المضافة في عام ١٩٩٩، التي حلت محل ضريبة التداول (المبيعات) القديمة. ومازالت معدلات الادخار منخفضة للغاية. ورغم أن النظام المصرفي قد خصخص الآن، لكنه مازال متركزاً في مابوتو، وأثبت حتى الآن عجزه عن تعبئة المدخرات الوطنية والإقراض الفعال لمنظمي المشاريع والشركات الصغيرة في المناطق الريفية التي هي مفتاح التنمية. وما زالت أسعار الفائدة باهظة (٢٢ في المائة) مقارنة بمعدل التضخم الذي يقل عن ٦ في المائة مما لا يشجع على الاقتراض. وفي الوقت نفسه، ما زال قطاع الأعمال الوطني في موزامبيق ضعيفاً، ولم يسترد عافيته مما أصابه من تدن في المهارات وتآكل في رؤوس الأموال المستثمرة بسبب الحرب.

٢٠ - وما زالت حصيلة الضرائب تمثل حوالي ١١٫٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتفعت مصروفات الحكومة الجارية من ٩,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ إلى ١٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٩، وترتفع المستويات ببطء. وحدثت طفرة هائلة في عام ١٩٩٩ بسبب رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة رواتب الوظائف الحكومية. وحددت الرابطة الموزامبيقية لحقوق الإنسان استمرار تدني الأجور باعتباره أحد الأسباب الأساسية لتفشي المستويات المتدنية من الفساد. وقد تزايد الإنفاق على مجالي الصحة والتعليم تزايداً سريعاً، بينما انخفض الإنفاق العسكري منذ نهاية الحرب. وفي عام ١٩٩٩، قدرت الحكومة أنها سوف تنفق ٩٦ مليون دولار على تكاليف التعليم الدورية (مثل رواتب المعلمين)، و٨٩ مليون دولار على الدفاع والأمن، و ٨٦ مليون دولار على خدمة الديون (بعد أن تخففت من

بعض أعباء ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) و ٥٧ مليون دولار على التكاليف الدورية للخدمات الصحية.

رابعا – التخفيف من وطأة الفقر

٢١ – نجح مشروع تقييم حالة الفقر على الصعيد الوطني في عام ١٩٩٩ في إلقاء الضوء على مستويات الفقر المدقع البالغة في البلد. وكان من بين المؤشرات التي استندت إليها الدراسة في تعريف حدود الفقر تكاليف الحصول على الأغذية الأساسية والكساء وما إلى ذلك. واختلفت هذه الحدود من مقاطعة إلى أخرى، وبين الحضر والريف، وتراوحت من ٠,٧٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم في العاصمة مابوتو، إلى ٠,٣٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم في مقاطعة نامبولا الريفية. ووجدت الدراسة الاستقصائية أن ٦٩ في المائة من المواطنين الموزامبيقيين يعيشون دون حد الفقر، وأن الفوارق ضئيلة نسبياً بين الحضر والريف، حيث يعيش ٦٢ في المائة و ٧٢ في المائة من سكانهما على التوالي تحت حد الفقر. واستعرضت الدراسة ''حد الفقر المدقع'' الذي يشير إلى الأشخاص الذين لا يقدرون حتى على الحصول على الغذاء الأساسي، وتبين أن ٥٣ في المائة من المواطنين الموزامبيقيين يعيشون في حالة فقر مدقع. ولما كانت أغلبية الموزامبيقيين يزرعون معظم ما يأكلون، فهذه الأرقام، التي تأخذ في الاعتبار الاستهلاك الذاتي للفرد، تؤكد أن موزامبيق ما زالت واحدة من أفقر بلدان العالم.

٢٢ – ورغم تفشي الفقر بشدة في موزامبيق، لكنه موزع توزيعاً غير متساو. فثمانية وأربعون في المائة من سكان مابوتو فقراء. وهو أشد ما يكون في سوفالا الواقعة في وسط موزامبيق، حيث يمثل الفقراء ٨٨ في المائة من سكانها، ولما كانت ''فجوة الفقر'' فيها تمثل ٤٩ في المائة، فهذا يعني أن متوسط دخل سكان تلك المقاطعة لا يمثل سوى ٥١ في المائة من مستوى الدخل عند حد الفقر. وهذان الرقمان أسوأ من أرقام المقاطعتين الأخريين الأشد فقرا وهما إنهامبان وتيت (حيث تبلغ فجوة الفقر فيهما ٨٣ في المائة و٣٩ في المائة على التوالي).

٢٣ – وتسلط الدراسة الاستقصائية لحالة الفقر في موزامبيق الضوء كذلك على التفاوت في تدني المستويات الصحية والتعليمية بين فئات السكان المختلفة. فنسبة النساء في الريف اللاتي يعرفن القراءة والكتابة تقدر بـ ١٦ في المائة، مقارنة بنسبة ٥٢ في المائة للرجال في الريف، و ٣٢ في المائة لنساء الحضر، و ٦٥ في المائة لرجال الحضر. وقلة من الموزامبيقيين هم الذين أكملوا تعليمهم حتى مرحلة الدراسة الابتدائية: منهم ٥ في المائة من النساء في الريف، و ١٨ في المائة من الرجال في الريف، و ٣٣ في المائة من نساء الحضر، و ٥٣ في المائة من رجال الحضر. وما زالت نسبة الالتحاق بالمدارس منخفضة. ففي عام ١٩٩٩، لم تزد نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس عن ٤٩ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ سنوات و ١١ سنة، و ٤٩ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٧ سنة. وتهبط هذه النسبة إلى ٣٣ في المائة و ٢٩ في المائة بالنسبة للفتيات في الريف. ونسبة العمالة بين الأطفال من أبناء الأسر التي تعيش تحت حد الفقر وتحت حد الفقر المدقع أعلى من غيرها، واحتمالات إرسالهم إلى المدرسة أقل. وما زالت مستويات الصحة العامة متدنية. إذ يعاني ٤٣ في المائة من الأطفال من سوء تغذية مزمن (بقياس الطول بالنسبة للعمر) ويبدو أن هذا الرقم غير متأثر نسبياً بمستويات الفقر، رغم أن المشكلة تبدو أشد تفاقما في المناطق الريفية.

٢٤ – ومن المثير للدهشة أن احتمالات الإصابة بالفقر أقل بصورة طفيفة لدى الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة. ومن ثم، فإن تعليم المرأة في المناطق الريفية يعتبر واحداً من أهم

الإجراءات المثمرة التي يمكن للحكومة أن تتخذها نظراً لأنه مرتبط ارتباطاً كبيراً بارتفاع معدلات الاستهلاك في الأسرة وتحسن الحالة الصحية والغذائية للأطفال.

ألف – الإجراءات المتخذة لتخفيف وطأة الفقر

٢٥ – أظهرت الدراسة التي أجريت حول ظاهرة الفقر وجود خمسة محددات حاسمة للفقر في موزامبيق:

(أ) انخفاض مستويات التعليم بين الكبار النشطين اقتصادياً، مما يؤثر على دخل الأسرة بصورة مباشرة، وكذلك يحد من فرصها في تحقيق الكسب خارج ميدان الزراعة؛

(ب) ارتفاع عدد الأطفال المعالين بالنسبة للكبار الذين يمارسون العمل؛

(ج) انخفاض إنتاجية قطاع مزارع الأسر بوجه عام؛

(د) نقص فرص العمل البديلة؛

(هـ) ضعف البنية الأساسية في المناطق الزراعية، (مثل سوء حالة الطرق، ونقص الأسواق، ومحدودية القدرة على الحصول على قروض، والافتقار إلى معلومات عن التقنيات المحسنة، وما إلى ذلك).

٢٦ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وضعت الحكومة مشروع خطة خمسية للتخفيف من وطأة الفقر المدقع، وحاولت من خلاله استهداف هذه المشاكل. ويبغي المشروع إحداث زيادة هائلة في التعليم، ومن ذلك مثلاً زيادة عدد حجرات الدراسة من ٢ ٣٣١ في عام ١٩٩٩ إلى ٤ ٤٤٢ بحلول عام ٢٠٠٤، وعدد المعلمين من ٣ ٢١٠ إلى ٥ ٥٥٣. ومن المزمع فتح مدارس تقنية متوسطة في جميع المقاطعات. غير أن القسط الأكبر من مهام العمل في ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية قد ترك للقطاع الخاص – ستتولى المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق الريفية والكنائس والمدارس الخاصة والشركات تدريب العاملين فيها، حيث إن وزارة التربية والتعليم، لفرط أعبائها، تجد نفسها عاجزة عن توجيه موارد إلى هذا المجال في المستقبل القريب.

٢٧ – ويعد الارتقاء بمزارع الفلاحين هو المفتاح الرئيسي للقضاء على الفقر المدقع. ويشكل قانون الأرض المنقح خطوة أساسية لضمان استمرار إتاحة الفرص للفلاحين للحصول على الأراضي الزراعية. والآن بات التحدي يتمثل في زيادة الإنتاجية، خاصة إنتاجية مزارعي الكفاف من أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد أعيدت تسمية وزارة الزراعة لتصبح وزارة الزراعة والتنمية الريفية، وهي تسعى الآن سعيا حثيثا لزيادة إنتاجية الفلاحين، ولكن الطريق ما زال طويلا. ومن التدابير المقترحة التوسع في استخدام الفلاحين للمخصبات ومبيدات الآفات الزراعية برفع نسبة من يستعملونها منهم من ٢ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠٣ ورفع عدد المنتفعين من الخدمات الإرشادية، من ١٨ في المائة إلى ٢٧ في المائة. والسبيل الآخر لزيادة دخول سكان المناطق الريفية هو فتح باب العمل أمامهم، عن طريق وضع برامج قائمة على كثافة العمالة، مثل إصلاح الطرق وصيانتها، ومن خلال الأعمال الحرة وتوفير القروض الصغيرة. ويؤثر سكان المناطق الريفية الالتحاق بوظيفة لدى رب عمل تقليدي، غير أن هذا الأمر متعذر لأن معدلات الاستثمار في هذه المناطق ما زالت متدنية.

٢٨ – وسوف يتطلب الأمر تقديم منح وقروض للبرامج الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر. وقد دأبت وزارة الزراعة والتنمية الريفية نفسها على خوض غمار مناقشات حامية على مدار سبع سنوات من أجل تأسيس برنامج الإنفاق القطاعي المنسق بين الوزارة والمانحين. وأسفرت المناقشات عن مشروع (PROAGRI) الذي تم الاتفاق على

تنفيذه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويهدف المشروع إلى التوصل إلى برنامج يتفق عليه المانحون والمقرضون البالغ عددهم ١٨، يضعون فيه الأموال المقدمة منهم، ومجموعها نحو ٤٠ مليون دولار سنويا، ومنه يوجهونها على نحو متزايد إلى الأقاليم عن طريق ميزانية وزارة الزراعة، من خلال التوسع في التحرر من المركزية. وكان من المقرر أن يبدأ هذا البرنامج في عام ١٩٩٩، وقد قدم المانحون والمقرضون لأول مرة قوائم مفصلة بمشروعاتهم في مجال الزراعة. غير أن قلة منهم هي التي شاركت في التمويل المركزي حتى الآن. وقد وصف بيان مشترك صادر عن المانحين والحكومة المشروع (PROAGRI) بأنه عقد بينهم وبينها يمكن الحكومة من الريادة في التنسيق فيما بينهم. ولكن الواقع العملي أظهر أن هذا التنسيق ما زال بالغ الصعوبة بسبب الاختلاف الشاسع بين النظم المحاسبية المتبعة لدى المانحين، وأولويات سياساتهم والمشاريع التي يهتمون بها. ويعتبر المشروع نموذجا لنهج يتبع على نطاق القطاع بكامله، لكنه أظهر أيضا الكم الهائل من الوقت والجهد الذي يجب استثماره في وضع الأساليب المحاسبية والتنسيقية لهذا القطاع قبل أن يكون له أي تأثير مباشر على الفقر في الريف.

باء – أوجه التباين الإقليمية والمحلية

٢٩ – تركز جانب كبير من النمو الذي حققته موزامبيق في ميناء مابوتو وإقليم مابوتو الواقعين في أقصى الجنوب. ويربط ممر مابوتو هذا الميناء بجوهانسبرغ في جنوب أفريقيا، ويشترك البلدان في تطوير الممر باعتباره ممرا إنمائيا. ويجري العمل بالفعل في بناء طريق جديد ذي رسوم مرور ومصنع موزال للألومنيوم، وتوجد مشاريع كبيرة أخرى قيد المناقشة. وأفاد مركز تشجيع الاستثمار في موزامبيق أن ٦٩ في المائة من قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٩ تركزت في ممر مابوتو، الذي لا يعيش فيه إلا ١٠ في المائة من سكان موزامبيق، ومع هذا فهو يستأثر بثلث الناتج المحلي الإجمالي، ويبدو من المؤكد أن خطط الاستثمارات الخاصة سوف تزيد من هذا التباين. وقد أعطت الحكومة الأولوية لإعادة فتح الطرق التي أغلقت أثناء الحروب، وكذلك السكك الحديدية في الوسط والشمال. كما أنها تسعى سعيا دؤوبا من أجل تشجيع الاستثمار في وادي نهر زامبيزي، ولكنها لم تستطع أن تقدم حوافز إقليمية كافية للتغلب على ميل مستثمري القطاع الخاص للعمل في المناطق القريبة من جنوب أفريقيا. وهناك مشكلة أخرى هي العجز عن حماية الصناعة المحلية، حتى ولو لفترات قصيرة، باعتبار أن موزامبيق بلد يعيد بناء نفسه بعد انتهاء الحرب.

٣٠ – وفي الوقت ذاته، فإن الارتفاع السريع في إنتاجية الفلاحين يسهم على نحو مستمر في تحقيق النمو المستدام في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٥. وقد عاد ملايين الفلاحين، ممن نزحوا إلى المدن أو فروا إلى البلدان المجاورة، إلى مزارعهم، واستفادوا من ثلاثة إلى خمسة مواسم متتابعة من الأمطار الوفيرة بصفة عامة. غير أن الصورة لها جوانب أخرى: فالفلاحون في بعض المناطق يبدون أفضل حالا، ولكن الشبكة التجارية في بعض المناطق النائية لم يعد بناؤها بعد، وما زال الفلاحون هناك، بعد ثماني سنوات من انتهاء الحرب، عاجزين في كثير من الأحيان عن بيع فائض محاصيلهم (ومن ثم، فهم لا يملكون المال لشراء البضائع من الباعة الذين يطوفون بالقرى). وقد أشار تقرير تنمية الموارد البشرية الوطنية الأول المتعلق بموزامبيق (١٩٩٨)، الذي صدر في عام ١٩٩٩ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى العزلة الاقتصادية التي يعيش في ظلها عدد كبير من المجتمعات المحلية في الريف. وكانت معظم أسر الفلاحين في السابق تعيش على خليط من موارد الرزق، حيث كانت تنتج الطعام الذي تستهلكه، وتبيع الفائض، وتنتفع من الأجر الذي يحصل عليه على الأقل أحد أفرادها مقابل عمله. ولكن هذا الأمر لم يعد إلى سابق عهده، فالمناطق الريفية تعاني من

نقص في الوظائف، وما زال الكثير من التجار فيما يبدو عاجزين عن الحصول على قروض لإعادة فتح حوانيتهم التي كانت تشكل جانبا هاما في الحياة في الريف. كما أن ارتفاع سعر الفائدة لا يشجع أيضا الاستثمارات المحلية التي يمكنها أن تهيئ فرصا للعمل. وقد استهدفت الحكومة، في خطتها الخمسية الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر المدقع، المناطق التي تتوفر فيها أكبر الإمكانيات الزراعية لا المناطق التي استفحل فيها الفقر. ويثير هذا الاختيار الذي أقرته السياسة العامة قضية إيثار تحقيق زيادة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام، مع احتمال اتساع الفجوات بين الدخول وحدوث استياء في المناطق الفقيرة.

٣١ - وقد خلصت الدراسة الخاصة بتقييم حالة الفقر على الصعيد الوطني في عام ١٩٩٩، من واقع البيانات المتاحة، إلى أن حدة الفقر في المناطق الحضرية ربما تكون قد خفت بعض الشيء منذ انتهاء الحرب. ولكن لم يتسن إجراء مقارنات في المناطق الريفية. غير أن تقرير تنمية الموارد البشرية الوطنية لعام ١٩٩٩ حذر من أن التكلفة الاجتماعية للتكيف في موزامبيق باهظة للغاية، وأن نصيب الفرد من استهلاك الأسرة المعيشية ربما انخفض. وأصدر مؤتمر الأساقفة الكاثوليك رسالة رعوية في نيسان/أبريل ١٩٩٩ قال فيها إن ثمار النمو لا تصل إلى أغلبية السكان، وأن الفقر والبؤس في ازدياد. وأوضح أن البطالة، خاصة بين الشباب والأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بسبب الخصخصة تمثل مشكلة خطيرة، ونوهت أيضا بأنه حتى من احتفظوا منهم بوظائفهم لا يحصلون على أجور تقيهم غائلة الجوع، وأن الأسعار ترتفع بمعدل أسرع من الرواتب.

خامسا فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٢ - عزلت الحرب موزامبيق عن الدول المجاورة، وأدت إلى تأخير وصول وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إليها، وإن كانت عودة اللاجئين وفتح أبواب التجارة في الآونة الأخيرة قد أفضيا إلى حدوث تغيير سريع. وما زالت الملاريا تفتك بأعداد أكبر من البشر، ونسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الكبار تبلغ نحو ١٥ في المائة، وهي أدنى بكثير من نسبة الإصابة لدى بعض الدول المجاورة. غير أن موزامبيق أخفقت في تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة التي أنعم بها عليها القدر، ولم تنل قضية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اهتماما حقيقيا إلا في عام ١٩٩٩. ومن أسباب هذا ارتفاع معدل الوفيات بسببه حاليا إلى ما يزيد على ٦٠ ألف حالة سنويا، والاعتراف في الآونة الأخيرة في نعي بعض الشخصيات الهامة بأن الإيدز كان سبب الوفاة. وقد أُقرت الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٩٩، وهي تهدف إلى الإبقاء على معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عند نسبة ١٧ في المائة لدى الكبار. وحتى لو تحقق هذا، فإن تأثير ارتفاع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على موزامبيق هائل. وفي حالة عدم اتخاذ تدابير فعالة في الوقت المناسب للحد من انتشار الفيروس، فإن الإسقاطات الجديدة تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٥ سيبلغ عدد حالات الوفاة بين الكبار ٠٠٠ ١٥٠ حالة، وبين الصغار ٠٠٠ ٢٠ حالة سنويا، الأمر الذي سيؤدي إلى إنقاص معدل العمر المتوقع للفرد في موزامبيق من مستواه الحالي وهو ٤٢ سنة إلى ٣٧ سنة، وإلى تقليص معدل نمو السكان إلى النصف. وسوف يتجاوز عدد الأيتام بسبب الإيدز ٠٠٠ ٧٠٠ طفل بحلول عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يكون لذلك وقع شديد

الوطأة على الاقتصاد: فسوف ينخفض عدد الأفراد العاملين في الزراعة في أسر الفلاحين (التي تمثل أغلبية السكان) بينما يرتفع عدد المعالين، وستفقد الصناعة وجهاز الدولة العمال والموظفين المهرة.

٣٣ - وسوف تركز الاستراتيجية الجديدة على الأشخاص الذين لديهم علاقات جنسية عابرة (يقدر عددهم بـ ١,٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٩) ومن يعيشون مع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (١٥ ٠٠٠ شخص تقريبا)، وعلى كفالة الحصول على أساليب أساسية للوقاية تكون ذات جودة عالية. ويتطلب هذا المزيد من العمل مع الجماعات القابلة للتضرر والجماعات المعرضة بشدة للإصابة، مثل الصغار والأشخاص سريعي التنقل، والمزيد من التعاون بين الوزارات لإشراك قطاعات مثل التعليم والزراعة والشباب وغيرها في إطار عملية تأسيس قنوات اتصال بالجماعات المستهدفة. والتشجيع على استخدام الغطاء الواقي في الاتصالات الجنسية، ونشر الثقافة الجنسية، ومعالجة الأمراض التي تنتشر عن طريق الاتصال الجنسي، وتقديم الاستشارات الطبية وإجراء فحوص طوعية، وتعزيز القوة التفاوضية للنساء والفتيات، وكلها أمور تعد أساسية. وحتى مع هذا، فإن أهداف الاستراتيجية الوطنية تبدو متواضعة، فهي تبغي مثلا رفع نسبة من يستخدمون الغطاء الواقي خلال الاتصالات الجنسية العابرة إلى ثلث عدد الكبار.

سادسا مبادرات منظومة الأمم المتحدة: نظرة عامة

٣٤ - في بلد لديه ٢٣ شريكا من الجهات المانحة الثنائية و ١٠ شركاء من الجهات المانحة المتعددة الأطراف، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور خاص في التنسيق وفي تقديم المشورة المستقلة والدعم للحكومة. ورغم أن منظومة الأمم المتحدة ما زالت من صغار المانحين من الناحية المالية، لكن أمامها دور هائل في مجال الدعوة، وفي تنسيق أموال المانحين، وتقديم المساعدة الفنية. وقد أكد أهمية هذين الدورين الاستعراضي المشترك الذي قامت به الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة للهدف الاستراتيجي الأول لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وهي ميزة واضحة نسبيا مسّلم بها في مجالي التحاور حول السياسات والدعوة، خاصة في الأنشطة المشتركة أو التعاونية.

٣٥ - وشهد عام ١٩٩٩ اتجاها أشد حسما بين وكالات الأمم المتحدة في الدعوة إلى وضع نهج للتنمية قائم على مراعاة الحقوق. والمبادئ الأساسية لهذا النهج محددة في صكوك من قبيل اتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقّعت عليه موزامبيق. وعلى منظومة الأمم المتحدة دور يتعين القيام به في مساعدة الحكومة على الوصول إلى الأهداف التي تحددت في مؤتمرات شتى للأمم المتحدة، منها مثلا التعليم للجميع، وحقوق الطفل والمرأة والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية. وقد انصب المحور الأكبر للاهتمام على تحديد أهداف في السياق الوطني، وفحص التقدم الذي أحرز في سبيل الوصول إليها، وتمكين الجهات العاملة في المجتمع التي سوف تؤول إليها المسؤولية في نهاية المطاف من العمل على إحقاق الحقوق.

٣٦ - وشهد عام ١٩٩٩ أيضا توسعا في الشراكات من جانب منظومة الأمم المتحدة مع توسيع مجالات الاتصال بالمجتمع المدني في تنفيذ الأنشطة. فعلى سبيل المثال شملت أنشطة التخطيط الجنسانية التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية، بينما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دائرة الدعوة للتصدي لمشكلة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتنظيم جلسات إحاطة لقطاع الأعمال، كما كفل برنامج الأغذية العالمي قيام القطاع الخاص برعاية حملة لاتقاء الكوارث

موجهة إلى المدارس الثانوية. وعلاوة على ذلك، تقوم منظومة الأمم المتحدة بدعم مبادرة في مقاطعة زامبزيا بالتعاون مع السلطات المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية لوضع مشروع رائد لمتابعة تنفيذ المبادئ التي حددها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وسوف يسهم هذا المشروع بتقديم دروس تفيد في صياغة السياسات المحلية، وفيما يؤمل، الدولية.

٣٧ - أكد مجددا استعراض الهدف الاستراتيجي الأول لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن منظومة الأمم المتحدة في موزامبيق يمكن أن تكون أكثر فعالية عندما تعمل الوكالات بصورة مشتركة بدلا من أن تتنافس، وعندما تعمل في إطار دورة تخطيط مشتركة. وقد بدأت الخطوة الأولى في ترشيد وتوفير مركز المساعدة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة ضمن إطار موحد، مع إعداد التقييم القطري المشترك لعام ١٩٩٧. وأثر ذلك، اختيرت موزامبيق كواحدة من البلدان الإحدى عشر التي من المقرر أن يجري فيها تطبيق مفهوم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل تجريبي. وقد حدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في موزامبيق الذي تمت الموافقة عليه في أيار/مايو ١٩٩٨، ثلاثة أهداف استراتيجية تتضمن ١١ مجالا برنامجيا للتعاون خلال فترة الأربع سنوات الممتدة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١. وقد تركزت الأهداف المحددة لكل مجال على الأولويات الوطنية الموافق عليها والتي تم في إطارها أيضا صياغة برامج تعاون لفرادى الوكالات تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة كل منها. وقد كانت السنة الأولى الكاملة لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في موزامبيق هي سنة ١٩٩٩، ثم تلاها استعراض أوضح أن أنشطة الأمم المتحدة في موزامبيق تتبع ذلك النهج.

سابعا - بيان مستكمل بشأن المبادرات

الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين نوعيتها وزيادة فرص العمال

التعليم

٣٨ - تطوير تدريب المعلمين وتعليم الفتيات: تتمثل أهداف الحكومة في إحراز تقدم سريع في توفير تعليم ابتدائي شامل، وزيادة التحاق الفتيات بالمدارس ورفع مستوى التعليم. وقد أعلن ذلك في الخطة الاستراتيجية للتعليم، التي أكملت في عام ١٩٩٨ بدعم قوي من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي دعم أيضا وزارة التربية والتعليم في مفاوضاتها مع المانحين بشأن التمويل. ومنذ ذلك الوقت، ظلت اليونسكو وغيرها من الشركاء يعملون بنشاط لدعم إصلاح المناهج وإعداد المعلمين. وتهدف موزامبيق إلى تحقيق زيادة سريعة في كم ونوع التعليم الابتدائي؛ ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريب المعلمين إلا أنه اضطر إلى تقليل دعمه المقدم للتعليم بسبب تخفيضات التمويل. وتساعد اليونسكو أيضا في إعداد نظام تعليم عن بُعد لرفع مستوى المعلمين. وما زال سوء التغذية يمثل مشكلة، ويقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى برنامج تغذية مدرسي وإلى برنامج لبناء المدارس. كما يقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى برنامج المدارس الثانوية بهدف تشجيع الطالبات على البقاء في المدرسة. وتركز منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بصفة رئيسية على التعليم الابتدائي وتسعى إلى الاستجابة لاحتياجات إعداد المعلمين وتوفير المواد التعليمية. وقد أنشئت أربع وظائف لأساتذة برعاية (اليونسكو) في إدارة المنطقة الساحلية وطب المناطق الحارة والبيئة وإعداد المعلمين. وخلال عام ١٩٩٩، كان الاستعراض السنوي المشترك للخطة الاستراتيجية للتعليم من قبل الحكومة

والمانحين ووكالات الأمم المتحدة مفيدا في إدخال عنصر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كجزء أساسي من عناصر الخطة.

الصحة

٣٩ - دعم معايير مستدامة لنظم الصحة الوطنية: تود وزارة الصحة أن تزيد فعليا من فرص الحصول على الخدمات الصحية، لا سيما بالنسبة للأمهات والأطفال في المناطق الريفية، وتحسين نوعية هذه الخدمات، وتقليل أوجه التفاوت الإقليمي ومكافحة الأوبئة الرئيسية كوسيلة لتحسين مؤشرات الصحة الضعيفة للغاية. واستهدف برنامج مشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي محاولات التقليل من حالات حدوث وفيات الأمهات المرتفعة للغاية. وما زالت الملاريا تشكل أكبر وباء قاتل لسكان موزامبيق وهي أيضا من أكثر الأمراض التي تنطوي على أعباء من شأنها تقليل الإنتاجية. وتعتبر مكافحة الوباء أولوية حكومية، وتقدم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف دعما تقنيا هاما لمبادرة مكافحة الملاريا في موزامبيق. وبدأت هاتان الوكالتان أيضا برنامجا رائدا لتعزيز الاستخدام المترلي لشبكات مكافحة الناموس المعالجة بالمبيدات في جميع أنحاء محافظة زامبيزيا ولضمان توفر دواء الكلوركوين في المحلات التجارية المحلية لتشجيع العلاج المبكر في المترل، وهذا يستلزم العمل مع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وما زالت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية تواصلان تقديم الدعم لأيام التحصين الوطنية وقد كان لهما تأثير في إعادة مستويات التطعيم إلى المستوى العالي الذي كانت عليه في أوائل التسعينات. وفي عام ١٩٩٩، قدمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف الدعم إلى الحكومة في ختام حملة التطعيم الوطنية التي قامت بها لفترة الثلاث سنوات من أجل القضاء على شلل الأطفال، الأمر الذي اقتضى الاضطلاع بتعبئة مكثفة وتطعيم جميع الأطفال في البلد فعليا. وتعمل منظومة الأمم المتحدة أيضا في مجالات تهم الحكومة ولكن لا يفضلها المانحون، مثل التغذية (منظمة الصحة العالمية واليونيسيف) والصحة البيئية (منظمة الصحة العالمية). وتشارك وكالات الأمم المتحدة أيضا في التدريب وفي بناء المرافق الصحية الجديدة. ويعتبر مستوى الرعاية المتخصصة محدود للغاية في البلاد، ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا ممولا من طرف ثالث لتوفير فريق أساسي من الاخصائيين الطبيين في مجالات بالغة الأهمية بالنسبة لمستشفى مابوتو المركزي، بالإضافة إلى كل المستشفيات الريفية الرئيسية. وسيؤدي المشروع الشامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتناول إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي لضحايا الألغام، إلى الشروع في تقييم الاحتياجات وبعض الأنشطة الرائدة في السنة القادمة. وتشمل المجالات الأخرى التي تعمل فيها وكالات الأمم المتحدة المختلفة، وضع سياسة صحية وخطة استراتيجية وطنية للصحة، وتدريب الموظفين وتحسين إدارة الخدمات الصحية.

المياه والمرافق الصحية

٤٠ - زيادة فرص حصول الأسر المعيشية على المياه المأمونة والمرافق الصحية الملائمة: تعمل اليونيسيف بفعالية في المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية في مجال عادات النظافة الصحية والمرافق الصحية. وهذا العمل يشتمل على تخطيط متقدم وتعبئة جماهيرية بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية. ويرتبط هذا بعملها في المناطق المحيطة بأربع مدن تفشى فيها مرض الكوليرا. وقدمت اليونيسيف المساعدة لعدد من الأشخاص يقدر بـ ٠٠٠ ٥٧ شخص للحصول على المياه المأمونة في مقاطعات سوفالا ونامبيولا وزامبيزيا في إطار برنامج متكامل لبناء مراكز لتوزيع المياه وتدريب المجتمعات المحلية على الصيانة والإدارة.

وقدمت اليونيسيف الدعم أيضا لإعداد سياسة المياه الوطنية واستراتيجية المرافق الصحية الوطنية اللتين تسندان دورا أكبر للقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في المشاركة في تنفيذ وإدارة هذه الخدمات. ودبّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي دعم أيضا استراتيجية المرافق الصحية الوطنية أمر خروجه من مجال المرافق الصحية المنخفضة التكلفة في عام ١٩٩٩ بالتنسيق مع اليونيسيف، بعد بذل جهد بالتعاون مع الحكومة وهولندا أسفر عن توسع نطاق البرنامج ليشمل المناطق الريفية واستخدام تكنولوجية في البناء تمت تجربتها على نطاق واسع. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه لتنفيذ سياسات المياه الوطنية بمساعدة مديرية المياه الوطنية على تحديد سياسات عامة في إدارة موارد المياه وفي تعزيز عملية إصلاح القطاع. وتم تقديم الدعم أيضا لتعزيز مشاركة موزامبيق في المفاوضات الدولية بشأن الأنهار المشتركة ومدخلاتها فيها وتم تخصيص موارد لتعيين ممثل متفرغ في أمانة المياه الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ليسوتو.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز تهيئة بيئة مواتية للتنمية البشرية المستدامة وثقافة السلام

٤١ - يقدم عمل إزالة الألغام وسيلة لتعزيز ثقافة السلام من خلال توظيف الجنود المسرحين وإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة بحيث يسمح باستخدام الأرض مرة ثانية لأغراض إنتاجية.

الحكم

٤٢ - تقوية المؤسسات الوطنية والإدارة الاقتصادية وعمليات اللامركزية والمجتمع المدني: قدمت الانتخابات الوطنية التي أجريت في عام ١٩٩٩ مجال اهتمام للعمل غير أن دعم مسائل الحكم كان أكبر بكثير. ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الرئيسية العاملة في هذا القطاع فهي تقوم بتنسيق أموال المانحين وتقديم دعم آخر لإدارة الانتخابات (الدعم المالي والفني لعملية الانتخاب نفسها) والعملية البرلمانية (لا سيما تقديم الدعم للأمانة). وتجرى إعادة تدريب الشرطة في إطار برنامج إصلاح واسع ويقدم الدعم حاليا لتحسين نظامي القضاء والسجون الضعيفين للغاية. وتدعم اللامركزية بالتدريب لمواجهة مستويات التعليم المتدنية للغاية لدى موظفي الخدمة المدنية ولتطوير نظم إعداد الميزانية والتخطيط. ويعني الحكم الرشيد أيضا تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة، ويحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الإطار تشجيع إجراء مناقشة أكثر انفتاحا للسياسة العامة تسمح بإعداد أطر واستراتيجيات إنمائية بديلة. ونشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كجزء من هذا الجهد، تقرير موزامبيق الأول للتنمية البشرية في عام ١٩٩٩. وتقوم اليونسكو من خلال دعوتها إلى إنشاء ''ثقافة للسلام''، وكذلك اليونيسيف من خلال برنامجها الذي توجهه بدرجة كبيرة اتفاقية حقوق الطفل والوكالات الأخرى، بالعمل مع الحكومة والشركاء الآخرين للترويج لنهج للتنمية قائم على حقوق الإنسان، أي أن يكون للناس الحق في التنمية وأنه يجب اعتماد استراتيجيات لكفالة ضمان هذه الحقوق. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة في إعداد لوائح قانون الأراضي الجديد. وتدعم اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لتنمية استقلال وسائط الإعلام المحلية من أجل زيادة المناقشات وتدفق المعلومات. ويتلقى تحسين الخدمات الإحصائية دعما من الوكالات المنفذة في مجالات مسؤولياتها. ونُشرت نتائج تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩٧ في عام ١٩٩٩ قبل الموعد المحدد لها. وبالرغم من أن الحرب انتهت في عام ١٩٩٢ فقد أظهرت انتخابات عام ١٩٩٩ أن التوتر ما زال باقيا بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر السائدة مما يؤكد أهمية عمل اليونسكو والمنظمات الأخرى في تأييد ثقافة السلام.

٤٣ - وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تهيئة بيئة مواتية للإدماج المحلي للاجئين في موزامبيق. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت المفوضية الدعم إلى الحكومة للوفاء بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين والاتفاقية المعنية باللاجئين والتي تنظمها جوانب محددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا والتي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٩. ويتضمن الدعم إسداء المشورة القانونية بشأن إجراءات الأهلية وفقا للقانون الموزامبيقي، بالإضافة إلى توفير المساعدة للاجئين وطالبي اللجوء في مركزين من مراكز اللاجئين. وقد تم تأجيل الإغلاق المزمع لمكتب مابوتو في عام ١٩٩٩ بسبب الأعداد المتزايدة من اللاجئين الذين يدخلون البلاد.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤٤ - **دعم إعداد وتنفيذ مواجهة شاملة متعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز:** كانت لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأولوية الأولى لدى منظومة الأمم المتحدة في موزامبيق في عام ١٩٩٩ وشكل على الأرجح المجال الذي أثرت فيه الأمم المتحدة أكبر تأثير. وقد اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور مفيد في مساعدة الحكومة في إعداد مشروع خطة استراتيجية وطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٩٩. كما شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف واليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، في وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية في إطار نظام لتناوب القيادة. وأظهر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بطريقة أو أخرى، أهمية الهيكل المواضيعي والتعاوني الجديد لمنظومة الأمم المتحدة، إذ أنه يعني أن هذا الموضوع يتخلل كل المواضيع الأخرى، التي تتراوح من التعليم إلى مسألة الأمن الغذائي لأسر الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مثار اهتمام في مجال آخر في إطار هذا الهدف (الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب والمراهقين) مع توجيه اهتمام خاص للأطفال الأيتام بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحملات الوقاية الخاصة بالنسبة للشباب. وتدعم اليونيسيف إعداد برنامج للأطفال الأيتام بسبب الإيدز. وقد قدم الفريق المعني بموضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضا، دعما لحملة توعية تركز على ''الإيدز في مكان العمل'' داخل الحكومة وبدأ أيضا مبادرة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

المسائل الجنسانية

٤٥ - **تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** اكتسبت المسائل الجنسانية قوة دافعة متجددة في عام ١٩٩٩ باعتبارها من قضايا الدعوة تحت لواء صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتحققت بالفعل بعض النجاحات. واستنادا إلى النهج المنسق في العمل فيما بين وكالات الأمم المتحدة تم تشكيل فريق عامل موسع مؤلف من الجهات المانحة. وعلى صعيد الناتج، إشراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تمويل ودعم الحكومة في إعداد أول تقرير لها بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي ظل الحكومة الجديدة، تحولت وزارة العمل الاجتماعي إلى وزارة شؤون المرأة والعمل الاجتماعي في نهاية عام ١٩٩٩، وسوف تظل مسؤولة عن الأنشطة الجنسانية المتفق عليها مع منظومة الأمم المتحدة. وفي إطار العمل المستمر في مقاطعة زامبزيا، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لوضع أول خطة جنسانيةإقليمية، كما تعاونت اليونيسيف مع مديري التعليم في وضع مشروع رائد، واتضح في عام

١٩٩٩ أن المشروع المذكور قد رفع من مستويات التقدم ومعدلات الإنجاز بين التلميذات في المدارس.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

إدارة البيئة والموارد الطبيعية

٤٦ - دعم **إدارة الأراضي والغابات والهواء والموارد المائية والحفاظ عليها واستخدامها:** يُجسد البرنامج الوطني لإدارة البيئة الخطة الرئيسية لموزامبيق في مجال البيئة التي تتضمن سياسة وطنية وتشريعات واستراتيجية بهذا الشأن. والهدف الشامل من هذه الخطة هو معالجة الإدارة البيئية كعنصر حيوي من عناصر برنامج العمل الرامي إلى القضاء على الفقر وتهيئة أوضاع مواتية للتنمية المستدامة. وفي عام ١٩٩٩، واصلت وكالات الأمم المتحدة المنفذة، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة، تقديم الدعم لحكومة موزامبيق في سعيها إلى استخدام الموارد الطبيعية في أراضيها على نحو يكفل استدامتها. وانصب الاهتمام على المجالات الرئيسية التالية: التنمية المؤسسية ووضع السياسات، بما في ذلك التشريعات وتنسيق إدارة الموارد الطبيعية، وإدارة المناطق الحضرية والساحلية، والارتقاء بالبيئة والتعليم والتدريب والتنسيق بين القطاعات. كما قدمت مساعدات إلى وزارة الزراعة ومصائد الأسماك لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية. وشملت المساعدات المقدمة مساعدات فنية ودعم لإعداد التشريعات.

إدارة الكوارث

٤٧ - **تعزيز سبل الإدارة الفعالة للكوارث بغية الوقاية منها والتأهب لوقوعها والتصدي لها:** عانت موزامبيق من ضروب شتى من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. وتولي الحكومة اهتماما للحد من الخسائر في الأرواح ودمار الموارد الطبيعية وحماية المجتمعات المحلية الضعيفة من الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان. وابتغاء تأسيس آليات للتصدي للكوارث حين وقوعها، التمست الحكومة المساعدة من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد سياسة وطنية بشأن الكوارث، تم إقرارها في عام ١٩٩٩. وأدى هذا إلى إنشاء المعهد الوطني لإدارة الكوارث. وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى المعهد الوطني لإعداد ملخصات وطنية تصنف الكوارث وفقا لنوع النكبات التي تلحقها. وبدأ مشروع تدريب على إدارة الكوارث في عام ١٩٩٩، ويتولى تنفيذه في الوقت الراهن برنامج الأغذية العالمي بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأمن الغذائي

٤٨ - **تدعيم السياسات والبرامج التي تُعزز سبل الحصول على الغذاء وتوفيره واستخدامه:** بالنظر إلى السمات الديموغرافية لموزامبيق وتفشي الفقر في الريف، الذي يتفاقم بسبب انعدام الأمن الغذائي في بعض المناطق الريفية وتفاقم اضطراب الأمن في المناطق الحضرية، فقد أدرجت معظم الوكالات جوانب الأمن الغذائي في برامجها. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع الجهات المانحة الأخرى بدور كبير في وضع خطة لتنفيذ البرنامج الزراعي الخمسي لقطاع الأسرة (PROAGRI). وبفضل الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩، أمكن إعداد أول خطط وميزانيات إقليمية سنوية، بينما ظلت منظمة الأغذية والزراعى ترأس فريق التنسيق بين الجهات المانحة، وهي بهذه الصفة، تتفاعل مع وزارة الزراعة بصدد شتى القضايا التنفيذية والحساسة. وتنفذ منظمة الأغذية والزراعة البرنامج الخاص بالأمن الغذائي، بمعالجة شتى جوانب الأمن الغذائي المستدام وإدارة الحراجة المستدامة. وقدمت المزيد من

المساعدات في المجالات التشريعية الخاصة بالأحياء البرية والحراجة، ونظم التسويق، ومبادرات القطاع الخاص في مجال الحراجة. وتدعم الأمم المتحدة الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية على مستوى المقاطعات وعلى الصعيد الوطني.

مجالات أخرى

٤٩ - ما زالت أمام منظومة الأمم المتحدة مشاريع هامة خارج نطاق هذه المجالات. وسوف تظل إزالة الألغام أمرا أساسيا بالنسبة لموزامبيق لسنوات طويلة قادمة، مع وجود عدد يُقدر بما يتراوح بين ٠٠٠ ٧٠٠ و ٠٠٠ ٩٠٠ لغم أرضي مدفون في الأرض. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج المعجَّل لإزالة الألغام الذي يعمل في ثلاث مقاطعات جنوبية، ويعمل مع شركاء آخرين على المساعدة في تحسين قدرات معهد التنسيق الوطني في مجالي التخطيط والإدارة. وتنهض اليونيسيف بدور مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مجال التوعية والتثقيف بشأن الألغام. وقد اعتبرت اليونسكو جزيرة موزامبيق من مواقع التراث العالمي، وفي عام ١٩٩٩، اشتركت اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة في استضافة مؤتمر المانحين للمساعدة في تعبئة الموارد من أجل إصلاح المعالم التاريخية في الجزيرة وتحسين أحوال السكان الذين يعيشون هناك.

إطلالة على الغد

٥٠ - على الرغم من روعة ما تحقق في موزامبيق من مصالحة وانتعاش، لكنه إنجاز ما زال هشا لم يبلغ بعد منتهاه. وقد أوضحت الفيضانات العارمة التي وقعت في شباط/فبراير ١٩٩٩ وشباط/فبراير ٢٠٠٠ إلى أي حد ما زالت دعائم الأداء الاقتصادي للبلد هشة، ومدى ما سيتطلبه الأمر من عمل من أجل تخفيف وطأة الفقر إلى مستوى يمكن للبلد عنده أن يقف على قدميه بمفرده. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت موزامبيق تُعاني من فيضانات مدمرة في مناطق الجنوب والوسط أصابتها في شباط/فبريرا آذار/مارس ٢٠٠٠، وقدر أن ٠٠٠ ٤٩٠ نسمة شردوا من ديارهم أو حوصروا في مناطق نائية. ومنهم كثيرون كانوا قد عادوا إلى ديارهم ليستقروا فيها بعد انتهاء الصراع الأهلي في عام ١٩٩٢ ليس إلا. وعلاوة على مساعدات الطوارئ الضخمة التي حصلت عليها، فإن موزامبيق سوف تحتاج إلى مساعدات كبيرة من أجل إصلاح وإعادة تشييد الطرق والسكك الحديدية وشبكات الري والمصانع وسبل رزق الأشخاص العاديين. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور حيوي في دعم الحكومة في مجال الدعوة وتحديد الأولويات، وفي تعبئة المساعدة الإنمائية وتوجيهها لتوسيع نطاق تنمية الموارد البشرية.

الحواشي

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (نيويورك، مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٩٩).